

من الوزير الأول
إلى
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والولاة ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع: برمجة الشراءات العمومية وتحجير تجزئة الطلب العمومي.

أما بعد، فقد نص الأمر عدد 3158 لسنة 2002 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، كما تم تنقيحه وإتمامه، على المبادئ الأساسية لضمان المساواة أمام الطلب العمومي وتكافؤ الفرص وشفافية الإجراءات واللجوء إلى المنافسة. ويتم تجسيم هذه المبادئ باتباع إجراءات واضحة ودقيقة في كل مراحل إنجاز الطلب العمومي.

كما تم التأكيد ضمن مقتضيات الفصل 8 من هذا الأمر على تحجير تجزئة الطلبات بصورة تحول دون إبرام صفقات عمومية أو دون عرضها على لجنة الصفقات ذات النظر.

وقد لوحظ من خلال متابعة تنفيذ النفقات العمومية عدم إحكام المشتريين العموميين لبرمجة الطلب العمومي بصفة مسبقة مما أفضى إلى تجزئة الشراءات والإخلال بمبادئ المنافسة والشفافية والمساواة بين العارضين.

وسعيا إلى تجنب الانعكاسات الناتجة عن تجزئة الطلبات العمومية يتعين العمل بمقتضيات منشوري عدد 25 المؤرخ في 19 جوان 2000 خاصة فيما يتعلق ببرمجة الشراءات السنوية.

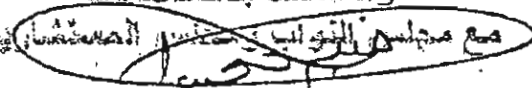
ويهدف هذا المنشور إلى مزيد التأكيد على وجوب البرمجة المسبقة للشراءات العمومية واعتماد مبدأ طلب العروض وإبرام صفقات مكتوبة.

وفي هذا الإطار يتعين على المشتريين العموميين ضبط النفقات التي تستوجب إبرام صفقات في شأنها بالرجوع إلى حجم الطلبات المنجزة خلال السنوات السابقة والاعتمادات المبرمجة وذلك باتباع التمشي التالي:

1 - بالنسبة إلى نفقات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية يتعين ابتداء من شهر نوفمبر من السنة السابقة للسنة المالية المعنية أفراد النفقات التي تستوجب اعتبارا لحجمها ، القيام بطلبات عروض وإبرام صفقات مكتوبة في شأنها ويتم ذلك بالتنسيق بين أمري الصرف ومراقبي المصاريف العمومية.

2 - أما بالنسبة إلى المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والمنشآت العمومية، فإنه يتم اعتماد نفس التمشي وذلك بالتنسيق بين الهياكل المعنية بالتصرف في الميزانية ومراقبي الدولة.

ونظرا لأهمية هذه الإجراءات فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مقتضيات هذا المنشور بكل عناية.

والأمين العام
الكتاب العام للحكومة
والمكلف بالخدمات
مع مجلس النواب
الإمضاء: 
مختبر جميعها